الة وفيق في حل النزاع، بسبب البعد الدولي الذي يتضمنه مبدأ التحكيم، وهو امر ترفضه اسرائيل ـ على حد تعبير وزير الخارجية اسحق شامير، (**عل همشمار**، ٢٢/١٢/١٩٨٥).

هذه العوامل، مجتمعة في الآونة الاخيرة، او بعضها، وبخاصة في فترة انفراد الليكود وحلفائه بالسلطة، كانت في صلب «جرجرة» موضوع النزاع حول طابا قرابة اربع سنوات، اجريت خلالها جولات عديدة ولكن متقطعة من المحادثات بين ممثلي كل من مصر واسرائيل على مستويات مختلفة. ويبرز عامل المماطلة والتسويف، بشكل خاص، في موافقة ممثلي الليكود في المجلس الوزاري المصغر (وهو مجلس مشكل بالتساوي بين المعراخ والليكود، وبالتالي فبامكان كل طرف فيه تعطيل اي قرار اذا تعادلت الاصوات بشأنه)، على مبدأ التحكيم الذي طالبت به مصر، فوفقاً لتقديرات بعض المراقبين والمعلقين السياسيين، وكذلك احد رئيسي لجنة المدراء العامين في المحادثات مع الجانب المصري، فقد كان بالامكان التوصل الى ذلك القرار، قبل ثمانية شهور، اي في اعقاب جولة المحادثات، على مستوى المدراء العامين، في شهر أيار (مايو) الماضي. ففي حينه، قدم المدير العام لمكتب رئيس الحكومة اللواء (احتياط) ابراهام طيري، تقريراً الى رئيس الحكومة، ذكر فيه ان الرئيس مبارك، تحديداً، اعطى موافقته على ربط التحكيم بـ «صفقة رزمة» سياسية، تشمل اعادة السفير المصري وتطبيق اتفاقات التطبيع ووقف الدعاية المعادية وخلافه (**هآرتس**، ١٤/١/١٩٨٦).

## استئناف المحادثات

كان رفض الليكود وزعيمه اسحق شامير لمبدأ التحكيم في النزاع بشأن طابا، العقبة الاساسية، ظاهرياً، لتعثر المحادثات على مستوى المدراء العامين التي تجددت في اواخر الربع الثاني من العام ١٩٨٥، على شكل جولات من المحادثات، مرة في القاهرة واخرى في مدينة هرتسليا في اسرائيل. وبقيت المحادثات تدور في حلقة مفرغة الى ان انقطعت نهائياً في اعقاب الغارة الاسرائيلية على مقار منظمة التحرير الفلسطينية في تونس في الأول من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٥ (دافار، ١٤/١١/١٩٨٥). وبقي الوضع مجمداً قرابة الشهرين، تم خلالها الاتفاق، مجدداً، على استئناف المحادثات على مستوى المدراء العامين، عبر الرسائل المتبادلة بين الرئيس مبارك ورئيس حكومة اسرائيل التي كان ينقلها الى الجانب المصري، محمد بسيوني (**هآرتس**، ١٢/١١/١٩٨٥)، ثم عبر الرسالة التي نقلها وزير الاقتصاد المصري، عبدالهادي قنديل، من الرئيس مبارك، وتضمنت دعوة لاستئناف المحادثات في اوائل كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٥ (**هآرتس**، ٢٨/١١/١٩٨٥). لكن زعيم الليكود والقائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، عارض سفر وفد المدراء العامين الى القاهرة، قبل استلام اسرائيل نتائج التحقيق المصري في حادث رأس برقة. ثم عاد فعدل موقفه، اثر مباحثات بهذا الشأن تمت بينه وبين شمعون بيرس (**هآرتس**، ١/١٢/١٩٨٥). وذكر مقربون من وزير الخارجية الاسرائيلي، اسحق شامير، انه اصرّ على وجوب مطالبة مصر بتقديم نتائج التحقيق في حادث رأس برقة حتى موعد اقصاه نهاية كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٥، وعلى وجوب مناقشة المجلس الوزاري المصغر للامر. وبدا واضحاً ان شامير لا ينوي عرقلة سفر الوفد، كونه لم يطلب تأجيل انعقاد جلسة المجلس الوزاري المصغر، الى حين عودة الوزير شارون من الخارج. وبالفعل، فقد صادق المجلس على سفر الوفد رغم معارضة الوزير موشي آرنس (**يديعوت احرونوت**، ٢/١٢/١٩٨٥). وفي نهاية جولة المحادثات في القاهرة، قال المدير العام لمكتب رئيس الحكومة ان البحث تناول الى جانب موضوع طابا، مواضيع اخرى، حيث اننا «معنيون بفحص مجمل العلاقات الثنائية لاحلال التطبيع في العلاقات بين اسرائيل ومصر» (**يديعوت احرونوت**، ٤/١٢/١٩٨٥). وذُكر، ايضاً، انه تم الاتفاق على استئناف الجولة الثانية من المحادثات في هرتسليا في التاسع من الشهر ذاته (**المصدر نفسه**). وخلال ذلك، كان زعماء